ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الثالث ـ العدد الأول

الجزء الثاني

07 / 09 / 1445 هـ - 17 / 03 / 2024 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القالش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢- تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

"مدى مساهمة التّشريعات والقوانين في التّشجيع على الاستثمار "دراسة ميدانيّة في مناطق شمال غرب سورية".....٩

أ. ظافر دعبول د. محمد نادر العثمان أ.د عبد العزيز الدغيم

محددات الاستثمار في المدن الصناعية دراسة ميدانية في مدينة الراعي الصناعية.....٣٩

أ. محمد عبد الحي قوجة د. عبد الحكيم المصري

إمكانية إحداث الصناديق الاستثمارية في ظل واقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين في الشمال السوري ٧١

أ. محمد علي حلاق أ.د. عبد الله حمادة

التنظيم القانوني للمدن الصناعية في المناطق المحررة شمال حلب ١٠٥

أ. محمد حربلية أ. نورس العبد الله د. أحمد قربي

أثر توطين الصناعة على تحسين كفاءة أداء سلسلة التوريد في المنشآت الصناعية المواطنة في الشمال السوري، المدن الصناعية ١٤٩

أ. حسن ويس القش

تحليل البيئة الاستثمارية في المناطق المحررة باستخدام تحليل SWOT ١٩١

أ. أحمد عبيد د. عبد الحكيم المصري

تحليل الجدوى المالية للمشاريع التنموية الوقفية ٢٢٣

أ. عبد الصمد دلول

دور المنظمات غير الربحية في تأمين التمويل لتعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري: دراسة حالة منظمة تكافل الشام ٢٥١

أ. كفاح الموسى الفرملي أ. عبد الخالق حلّي د. محمد نادر العثمان

دور مراكز الخبرة في صناعة القرار الاستثماري دراسة حالة.....٢٨٣

د. راسم ايبش

التجارة الإلكترونية في الشمال السوري: واقع وتحديات ٣٠٧

د. محمد نادر العثمان د. ياسر راشد الحسين

قياس مخاطر الاستثمار الزراعي في الشمال السوري.....٣٢٩

د. سليم فيصل النابلسي

دور المنظمات غير الربحية في تأمين التمويل لتعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري: دراسة حالة منظمة تكافل الشام

إعداد:

أ. كفاح الموسى الفرملي أ. عبد الخالق حلّي د. محمد نادر العثمان

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث دور المنظمات غير الربحية بصفتها عنصراً حيوياً في تعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري. لذلك يحاول الباحثون تطوير إطار نظري يستند إلى مفاهيم التمويل غير الربحي والاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية، إذ يركز التحليل المفاهيمي حول كيفية تأثير هذه المنظمات على تحسين البيئة الاستثمارية بشكل عام، حيث يعتمد الباحثون على الأدبيات السابقة والنظريات المتاحة، لتطوير إطار نظري يفسر دور المنظمات غير الربحية في توجيه التمويل نحو تعزيز البيئة الاستثمارية، ثمَّ يتم تطبيق ما تمَّ تناوله من إطار تنظيري مفاهيمي بدارسة حالة على منظمة تكافل الشام باعتبارها منظمة غير ربحية عاملة في الشمال السوري لتبيان دورها في تأمين التمويل وبما يسهم في تعزيز البيئة الاستثمارية في مناطق الشمال السوري.

كلمات مفتاحية: المنظمات غير الربحية، البيئة الاستثمارية.

The role of non-profit organizations in securing financing to enhance the investment environment in northern Syria: a case study of the Takaful Al-Sham Organization

Prepared by:

Mr.. Kifah Al-Mousa Al-Faramli Mr.Abdul Khaleq Hali

Dr.. Muhammad Nader Al-Othman

Abstract:

This research delves into the role of non-profit organizations as a vital component in enhancing the investment environment in northern Syria. To achieve this, researchers aim to develop a theoretical framework grounded in concepts of non-profit finance and financial sustainability for these organizations. The conceptual analysis focuses on how these organizations impact the overall investment environment, the researchers rely on previous literature and available theories to develop a theoretical framework that explains the role of non-profit organizations in directing funding towards enhancing the investment environment. Subsequently, then the researchers apply the developed conceptual framework by conducting a case study on Takaful Al-Sham, a non-profit organization operating in northern Syria, to elucidate its role in securing funding and contributing to the investment environment in the region.

Keywords: non-profit organizations, investment

Kuzey Suriye'deki yatırım ortamını geliştirmek için finansman sağlamada kar amacı gütmeyen kuruluşların rolü: Tekafül Şam Örgütü vaka çalışması

Hazırlayanlar:

Mr.Kifah El-Musa El-Faramli Mr.Abdulkhalik Hilli

Dr. Muhammad Nadir Al-Osman

Araştırma Özeti:

Bu araştırma, Kuzey Suriye'deki yatırım ortamının iyileştirilmesinde hayati bir unsur olarak kar amacı gütmeyen kuruluşların rolünü ele alıyor. Bu nedenle araştırmacılar, kar amacı gütmeyen finansman ve kar amacı gütmeyen kuruluşların finansal sürdürülebilirliği kavramlarını temel alan teorik bir çerçeve geliştirmeye çalışmaktadır. Araştırmacılar, kar amacı gütmeyen kuruluşların finansmanı yatırım ortamını iyileştirmeye yönlendirmedeki rolünü açıklayan teorik bir çerçeve geliştirmek için önceki literatüre ve mevcut teorilere güvendiğinden, kavramsal analiz bu kuruluşların genel olarak yatırım ortamının iyileştirilmesini nasıl etkilediğine odaklanmaktadır. Daha sonra finansmanın sağlanmasındaki rolünü ve Suriye'nin kuzeyindeki bölgelerde yatırım ortamının güçlendirilmesine katkıda bulunmasını ortaya koymak amacıyla tartışılan kavramsal teorik çerçeve, Kuzey Suriye'de faaliyet gösteren kar amacı gütmeyen bir kuruluş olan Şam Tekafül Örgütü'ne bir örnek olay çalışması aracılığıyla uygulanmıştır.

Anahtar Kelimeler: kar amacı gütmeyen kuruluşlar, yatırım ortamı.

اولاً- الإطار العام:

١/١- المقدمة:

يعاني سكان الشمال السوري حالياً ظروفاً صعبة نتيجة للصراع المستمر والتغييرات السياسية والاقتصادية، كانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ونقص في الفرص الاستثمارية وارتفاع معدلات البطالة، كما يشهد الشمال السوري أيضاً ضعفاً شديداً في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ما يجعل التحسينات في البيئة الاستثمارية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان.

أمام هذا الخلفية، يأتي هذا البحث لاستكشاف دور المنظمات غير الربحية في تأمين التمويل وتعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري، ومعرفة فيما إذا كانت هذه المنظمات تلعب دوراً فعالاً، بما قد يمكّنها لتكون محركاً للتنمية المحلية وتعزيز الفرص الاقتصادية في المنطقة.

وتعد منظمة تكافل الشام دراسة حالة ملموسة لتوضيح دور المنظمات غير الربحية في هذا السياق، وبما يمكن تقديم دليل على مساهمة المنظمات غير الربحية في تحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق الازدهار الاقتصادي في المنطقة لكل الباحثين الآخرين وصناع القرار والمهتمين بالتنمية في الشمال السوري المحرر.

٢/١- الدراسات السابقة:

١. درس أحمد(٢٠٢١) بعنوان "**دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية)**"، من خلال التعرف على دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة، واستعان الباحث بالإجراءات المنهجية الخاصة بالبحوث الوصفية، مستخدماً استبانة وجهت لعينة عمدية من سكان مدينة الإسكندرية حجمها ٢٠٠ مفردة، والتي توصل فيها إلى أن المؤسسات الأكثر فعالية في مجال الحفاظ على البيئة كانت الجمعيات الخيرية، ثم النوادي ثم النقابات العمالية، وأخيراً الأحزاب السياسية، وأن أهم أنشطة تلك المؤسسات في مجال حماية البيئة هي توعية المواطنين بالحفاظ على البيئة والمساهمة في نظافة الشوارع وتقديم خطط لعلاج مشكلات البيئة وزيارة أماكن التضرر البيئي، وأن أهم مصادر التمويل تسويق المنتجات والتبرعات واشتراكات الأعضاء، وأن أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع المدني هي نقص القيادات الواعية ويليها عدم الالتزام بالقوانين ويليها الصراعات الداخلية.

٢. دراسة الهرمل (٢٠٢٠) بعنوان "**المنظمات غير الحكومية وتنمية رأس المال الاجتماعي لتنمية قيم المواطنة**"، هدفت إلى تنمية المشاركة والقدرات وتحمل المسؤولية المجتمعية وغرس الولاء والانتماء وقيم المواطنة، واعتمد في دراسته هذه على المنهج الوصفي مستخدماً المسح

الشامل عن طريق الحصر الشامل، حيث طبقها على(١٠) من الاختصاصيين الاجتماعيين وأعضاء مجلس الإدارة وكذلك(١٠٠) من المستفيدين من خدمات الجمعية جمعية تنمية المجتمع بسامول بالغربية، وتوصلت نتائج دراسته إلى أن التعاون والمشاركة بين الحكومة والأهالي يحقق التنمية وكذلك التنسيق والمشاركة المجتمعية وزيادة التطوع يعمل علي تحسين نوعية الحياة.

٣. دراسة الغامدي (٢٠١٩) بعنوان "**دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ دراسة ميدانية**"، هدفت لمعرفة دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين في المنظمات غير الربحية والمستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، كما طبقت عينة كرة الثلج لعينة قادة المجتمع المحلي. وتوصلت الدراسة إلى أن ,62%ه من العاملين يعملون في منظمات تعتمد على أكثر من مصدر لزيادة دخلها. وأن 86,6% من العاملين يعملون في منظمات كان المجال الاجتماعي هو المجال السائد لديهم. وأن المجال المؤسسي هو أكثر المجالات مساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين وقادة المجتمع المحلي، كما أشارت النتائج إلى أن أغلب المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية هم من الإناث.

٤. دراسة الرحامنة (٢٠١٨) بعنوان " **الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١- ٢٠١٧)**"، حيث هدفت إلى تحليل الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، وتحديد الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، وتحليل انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في تلك الفترة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم انعكاسات الدور السياسي والدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧) هو المساس بسيادة الدولة. كما توصلت إلى أن الدور السياسي والأمني السلبي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية ٢٠١١-٢٠١٧ ليس السمة السائدة العامة، بل الاستثناء.

٥. دراسة علام وكسرى(٢٠١٣) بعنوان " **دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وإشكالية تمويلها**"، هدفت لإبراز أهمية مشاركة كل الأطراف الفاعلة في العملية التنموية ، فالمنظمات غير الحكومية تعد القطاع الثالث بجانب القطاع العام والقطاع الخاص المعنى بقضايا التنمية

في الدول النامية، استخدم الباحث المنهج الوصفي وتناول أهم الأفكار المرتبطة بقضايا التنمية والمنظمات غير الحكومية وإشكالية تمويلها، كما اعتمد على المنهج التاريخي لدراسة مراحل تطور نشاط المنظمات غير الحكومية، وخلصت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية تسهم بشكل فعال في العملية التنموية، وتمتلك قدرة كبيرة على التحرك بحرية، كما تساعد على إيجاد حلول مبتكرة لمختلف المشاكل التنموية، وتمثل مشكلة التمويل تحدياً كبيراً يعيق نشاط المنظمات غير الحكومية.

٦. دراسة شيخ علي (٢٠٠٨) بعنوان "**دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وإمكانياتها ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، اعتمد فيها على المنهج التاريخي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، وبين خلال استعراض تطور دور وحجم وفعاليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، أن هذه المنظمات، ورغم الجهود المبذولة، لم تتمكن بعد، ولعوامل داخلية وخارجية مختلفة ومتنوعة، من الوصول إلى إيضاح وتفسير مفهوم ومبادئ عمل هذه المنظمات وطبيعة الدور المتعدد الوجوه الذي يشكل جوهر مفهوم منظمات المجتمع المدني.

٧. دراسة عبدالمجيد وكلثوم (د.ت) بعنوان" **المنظمات غير الهادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي والاقتصادي –حالة الجزائر–**"، هدفت إلى التعريف بالمنظمات غير الهادفة للربح دولياً وعربياً وعلى مستوى القطر الجزائري، وإبراز دورها الذي تضطلع به بالموازاة مع المنظمات الأخرى الهادفة للربح، إضافة إلى تقديم بعض الأرقام والإحصائيات التي توضح مكانة وتموقع هذه المنظمات في الأوساط الشعبية، والأهداف الإنسانية النبيلة وذات الطابع الخيري التي ترمي إلى تحقيقها، وخلصت هذه الدراسة على الصعيد العربي إلى أن هذا القطاع مازال يواجه معوقات تحول دون قيامه بدوره كأحد الفاعلين في عملية التنمية، ذلك لأن العبء الأكبر لضمان شبكة الأمان الاجتماعي لا يزال يقع على كاهل الدولة، وعلى مستوى الجزائر بوسع الجمعيات المساهمة في إيجاد حلول لكثير من المشكلات والاحتياجات، وأن العمل الجمعوي يمكن أن يكون حاضناً ومرافعاً للقيم الاجتماعية والثقافية، كما لهذه الجمعيات أن تدفع المواطنين للمشاركة الحرة والواعية في تحديد ورسم عديد من البدائل والاختيارات التنموية على المستوى المحلي.

3/١- مشكلة البحث:

لاحظ الباحثون أن هناك نقصاً في الأدلة أو الأبحاث المتعلقة بكيفية تأثير المنظمات غير الربحية على تعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري، وعلى الرغم من وجود معرفة نظرية في هذا السياق، إلا أنه ينقص التحليل العملي لدور هذه المنظمات وكيف يمكنها تحقيق تأثير إيجابي على التمويل والبيئة الاستثمارية.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس الآتي:

ما دور المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في أبعاد البيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما دور المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في البعد الاقتصادي للبيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟
٢. ما دور المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في البعد السياسي للبيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟
٣. ما دور المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في البعد القانوني للبيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟
٤. ما دور المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في البعد الإداري والتنظيمي للبيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟

4/١- أهمية البحث:

تحظى هذه الدراسة بأهمية خاصة في سياق الظروف الصعبة التي يمر بها الشمال السوري، الذي يتسم بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة نتيجة للأوضاع السياسية والأزمات الإنسانية وانخفاض الدعم الإنساني.

حيث تأتي الأهمية العملية لهذا البحث من خلال تركيزه على فهم وتحليل دور المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في تأمين التمويل، وكيف يمكن لهذا التأمين أن يلعب دوراً حيوياً في تعزيز البيئة الاستثمارية في المنطقة، ما يسهم في إلقاء الضوء على سبل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المدروسة.

١/٥- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى:

معرفة دور المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في أبعاد البيئة الاستثمارية في الشمال السوري.

ومن خلال الهدف الرئيس ولتحقيقه يمكن صياغة عدة أهداف فرعية على النحو الآتي:

٥. معرفة دور المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في البعد الاقتصادي للبيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟
٦. معرفة المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في البعد السياسي للبيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟
٧. معرفة المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في البعد القانوني للبيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟
٨. معرفة المنظمات غير الربحية (منظمة تكافل الشام مثالاً) في البعد الإداري والتنظيمي للبيئة الاستثمارية في الشمال السوري؟

١/٦- منهج البحث:

من أجل دراسة المشكلة وتحديد أبعادها ومحاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام دراسة حالة منظمة تكافل الشام.

١/٧- مجتمع البحث:

مجتمع البحث هو المنظمات غير الربحية العاملة في المجال الإنساني في الشمال السوري، حيث تم دراسة حالة منظمة تكافل الشام.

ثانياً - الإطار النظري:

٢/١- المنظمات غير الربحية:

تشكل المنظمات غير الربحية جزءاً أساسياً في المجتمع، حيث لا يقتصر دورها على سد الفجوات بين القطاعين الحكومي والخاص، بل تهتم أيضاً بتطوير الخدمات وتقديم البرامج الداعمة لجميع فئات المجتمع، حيث تركز اهتمامها على تأمين حاجات المجتمع وليس على تحقيق الربح المادي،

وتوجد هذه المنظمات على نطاق محلي وإقليمي وعالمي، ولقد اتسم العمل الخيري عبر التاريخ قبل ظهور القطاع غير الربحي الحالي بالمفهوم الإنساني والصدقة، فهو يمتد إلى العصور القديمة في مختلف الحضارات والقارات، والذي كان أهم أشكاله "الأوقاف الخيرية" التي تعود نشأتها إلى ما قبل عصر الإسلام في كل من الحضارات اليونانية والحضارة الرومانية وغيرها، وتحول في العصر الحديث إلى هيئات ومنظمات مدنية تعتمد على الدعم من المحسنين (الدويش، ٢٠٢٠).

ولقد أشارت سليمان (٢٠١٣) إلى أن المنظمات غير الربحية ركزت في المرحلة الأولى على الأعمال الخيرية وتقديم خدمات الإغاثة، مثل توفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية للمستفيدين مباشرة، وانتقل التركيز في المرحلة الثانية إلى التنمية المحلية بشكل أكبر، وتحولت في المرحلة الثالثة إلى منظمات تنموية تركزت على التنمية المستدامة.

١/١/٢- تعريف المنظمات غير الربحية:

هناك تفاوت وتباين في تعريف مفهوم المنظمات غير الربحية، حيث تأتي هذه التسميات من سياقات ثقافية متنوعة.[٩٨]

ولقد بين العدارية (٢٠١١) أن تعريفها وفق البنك الدولي يتضمن مجموعة من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة، وتتسم بأنها تمتلك أهدافاً إنسانية أو تعاونية بشكل أساسي، بدلاً من أن تكون أهدافاً تجارية. إنها وكالات خاصة في الدول تدعم التنمية الدولية.

كما عرفها برنامج تطوير المجتمع المدني في الأردن (٢٠١٣) المنظمات غير الربحية Non-Proft Organization –NPO بأنها منظمات تهدف في المقام الأول إلى دعم، أو تأييد، أو المشاركة في نشاط أو مجموعة من الأنشطة العامة أو الخاصة دون أي مصلحة تجارية أو هدف ربحي.

---

[٩٨] . يمكن أن تختلف هذه المصطلحات باختلاف المجتمع الذي تعمل فيه. فمثلاً، يُستخدم مصطلح "القطاع الثالث"، "النظام الثالث"، "المنظمات غير الهادفة للربح"، "المنظمات غير الحكومية ((NGO Nongovernmental organization))"، "القطاع المستقل"، "القطاع غير الهادف للربح"، "المنظمات التطوعية الخاصة " Private Voluntary Organization (PVO)، وغيرها، للإشارة إلى نفس الواقع. وتتباين هذه التسميات من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى.

ومما سبق يعرف الباحثون المنظمات غير الربحية بأنها مؤسسات غير هادفة للربح تعمل في مجالات متنوعة مثل المساعدات الإنسانية، وحماية البيئة، والتعليم، والفنون، والرعاية الصحية، والقضايا الاجتماعية، والأعمال الخيرية، والسياسة، والدين، والبحث العلمي، والرياضة، وجهود أخرى. تختلف المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى هذه المنظمات حسب الثقافة والمجتمع.

٢/١/٢- أنواع المنظمات غير الربحية في العالم العربي:

صنف أبو حلاوة (٢٠٠٤) المنظمات غير الربحية في العالم العربي ضمن خمس فئات رئيسة:

١. الجمعيات الخيرية: تمثل الشكل التقليدي للمنظمات الأهلية، تقوم بالعمل الخيري بصيغة مانح وممنوح.

٢. منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية: تقدم خدمات صحية واقتصادية واجتماعية في مجالات متنوعة كرعاية الأطفال والمرأة والمسنين والأسرة.

٣. منظمات التنمية: نوع ناشئ يهدف إلى تحقيق التنمية في مجتمع محلي محدد.

٤. منظمات دفاعية: تشمل منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة والمعاقين والأطفال الذين ليس لديهم مأوى. تهتم أيضاً بالدفاع عن البيئة.

٥. منظمات ثقافية متنوعة: تشمل الجمعيات الأدبية واتحادات الكتاب والفنانين والشعر والقصة والرواية، كما تشمل أيضاً منظمات تأهيل وتدريب ومحو الأمية للكبار وغيرها.

ويلاحظ أن السمة المشتركة بين هذه المنظمات أنها أهلية غير حكومية وغير هادفة للربح، تسعى لتلبية حاجات ومطالب اجتماعية بشكل طوعي وتشارك في عملية التنمية.

٣/١/٢- العوامل الأساسية التي تؤثر على المنظمات غير الربحية واستمراريتها:

تتمثل العوامل الرئيسة التي تؤثر على أداء المنظمة واستدامتها في عدة جوانب، إضافة لحجمها أو موقعها أو تخصصها، كتقييم الأداء بشكل مستمر لضمان استدامته، إضافة للعامل المالي الذي يلعب دوراً حاسماً، حيث يمكن لبعض المنظمات تأمين تمويلٍ ذاتيٍّ، سواء من خلال اشتراكات الأعضاء أو التبرعات، أومن خلال تأمين تمويلٍ من جهات مانحة سواء كانت أفراداً أو منظمات،

وقد ذكر دليل المنظمات غير الربحية الناشئة في الأردن ضمن برنامج تطوير المجتمع المدني (٢٠١٣) من هذه العوامل:

أ- عوامل تتحكم بها المنظمة:

وهي عوامل من الممكن أن تتحكم بها المنظمة والتي قد تؤثر على أدائها واستمراريتها، ونذكر منها:

١. الأثر: يتمثل في تحقيق المنظمة للنتائج الرئيسة وضمان استدامتها، حيث يُقيم مدى نجاح المنظمة في تحقيق رؤيتها التي تشكل الدافع الأساسي لوجودها.

٢. النتائج المرجوة: قياس إلى أي حد أدت الجهود المبذولة من قبل المنظمة إلى تحقيق الأهداف المحددة، ويتم تحديد نجاح هذه الجهود بمدى التأثير الذي أحدثته المنظمة على المستفيدين.

٣. القيادة الحكيمة: وتظهر من خلال التخطيط الاستراتيجي، والحكم الرشيد، والتمسك بالقيم والممارسات والعادات التي تعزز رؤية المنظمة وتعكس هويتها، وتصميم هيكل تنظيمي فعّال، وإجراء مراجعات مستمرة لضمان التحسين المستمر والتكيف مع التحديات المتغيرة.

٤. التفاعل الخارجي وسمعة المنظمة: ويكون من خلال تنظيم التنسيق مع الجهات الحكومية، وإقامة شراكات استراتيجية مع منظمات ذات أهداف مماثلة، وتطوير تواصل استراتيجي مع الممولين لضمان الشفافية والتفاهم المتبادل.

٥. إدارة وتطوير الموارد البشرية: ويظهر من خلال تعزيز تطوير قدرات الموظفين وتعزيز مهاراتهم، وإدارة أداء الموظفين بشكل فعّال وفعّالية، وتعزيز التواصل الفعّال مع الموظفين، وبناء علاقات فعّالة مع المستفيدين.

٦. الاستدامة المالية: وتكون من خلال إدارة بشكل فعّال للموارد المالية، وجذب التمويل من مصادر متنوعة لتحقيق التمويل اللازم، وإدارة العقود والاتفاقيات بدقة لضمان تنفيذ فعّال وفعّالية في استخدام الموارد.

ب-عوامل خارج عن سيطرة المنظمة:

توجد عدة عوامل تؤثر على استدامة المنظمة، والتي تتعلق بالبيئة القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويتعين على المنظمة مراعاة هذه العوامل التي تتغير بشكل مستمر، حيث يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نشاطها، وتتطلب هذه التغيرات اتخاذ قرارات دقيقة وفورية لتجنب المخاطر.

التغيرات في البيئة القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية لا تؤثر فقط على المنظمات، بل تطال أيضاً الفئات المستفيدة والجهات الممولة، ويتعين على المنظمات مواكبة هذه التغيرات واتخاذ قرارات مستنيرة لتجنب المخاطر وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها وتأثيرها المستهدف، وهذا يعد جزءاً من

استراتيجية إدارة المخاطر، حيث يلعب التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية دوراً حاسماً في تحقيق النجاح والنتائج المرجوة.

٤/١/٢- المنظمات غير الربحية العاملة في الشمال السوري:

شهدت المنظمات غير الربحية في شمال سورية تحولات كبيرة بدايةً من عام ٢٠١١، ففي الفترة التي سبقت ثورة الشعب السوري، كانت المنظمات غير الحكومية (غير الربحية) محدودة وتخضع لسيطرة الحكومة أو حزب البعث، ومع بداية الثورة وتفاقمها بفعل قصف النظام وحلفائه للمدن واستهداف المدنيين والبنية التحتية، زادت الحاجة إلى تقديم المساعدات للمتضررين والنازحين. فظهرت مبادرات وفرق تطوعية لتقديم المساعدة، سواء على الأصعدة الطبي والإغاثي والإنساني، ومع غياب الحكومة وخروج بعض المناطق عن سيطرة نظام الأسد، برزت المنظمات الدولية بدخول الدعم الإنساني الدولي عبر الحدود عام ٢٠١٤(حواصلي،٢٠٢٣).

اعتمدت المنظمات غير الربحية على التشكيلات المحلية لتنفيذ العمليات نظراً لصعوبة الوصول إلى المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام. وتطورت هذه المنظمات وتحولت إلى هياكل تنظيمية داخلية، وحصلت على تراخيص في عدة دول، خاصة في تركيا، لإدارة العمليات الإنسانية وتنفيذ المشاريع في شمال سورية (حواصلي،٢٠٢٣).

ولقد قاد قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ بعض المنظمات إلى تحديث أدواتها وسياساتها، ودفعها إلى تطوير شراكات مع منظمات عالمية كبيرة. حيث اضطرت هذه المنظمات إلى تقديم الخدمات الأساسية التي كانت تقدمها الحكومة في السابق، ما جعلها في بعض الأحيان تدير العمل الطبي والتعليمي وتقدم الخدمات الأساسية، كما قامت بتلبية احتياجات النازحين والمتضررين، وتحولت إلى شركاء مساهمين في تحديد الاحتياجات وتوجيه السياسات الإنسانية. وتعد تركيا محوراً أساسياً لوجود هذه المنظمات، نظراً لموقعها الجغرافي والتسهيلات التي قدمتها، ومع تزايد التحديات وتراجع التمويل، نشأت مشكلات للمنظمات أثرت على عملها وتطورها (حواصلي،٢٠٢٣).

٥/١/٢- الدور التمويلي للمنظمات غير الربحية:

حاولت المنظمات غير الربحية لعب دورٍ حيوي في المجتمع كمموِّلة ومموَّلة، حيث مولت بعض المشاريع الإغاثية وأسهمت في تمويل سبل العيش واحتاجت إلى التمويل لتحقيق أهدافها، فحصلت عليه من مصادر متنوعة كالتبرعات، والدعم الحكومي، والشراكات مع القطاع الخاص (مسيمانغ، ٢٠٢٢).

وتشير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) (٢٠١٠) إلى أن التمويل الخارجي يمكن أن يكون مصدراً مهماً لتمويل المنظمات غير الربحية، ويمكن أن يأتي من مصادر مختلفة مثل الحكومات والمؤسسات الدولية.

بشكل عام، يمكن القول إن التمويل يلعب دوراً حيوياً في دعم الأنشطة والمشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الربحية، ويسهم في تحقيق أهدافها الاجتماعية والإنسانية.

٢/٢- البيئة الاستثمارية:

١/٢/٢- مفهوم البيئة الاستثمارية:

تشير البيئة الاستثمارية إلى العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في دولة معينة، وتشمل هذه العوامل القوانين واللوائح والسياسات الحكومية، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والبنية التحتية والتعليم والتدريب، والتكنولوجيا والابتكار، والموارد الطبيعية والبشرية، وتلعب البيئة الاستثمارية دوراً حيوياً في تحديد حجم الاستثمارات وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها إلى الواقع، وتعدّ البيئة الاستثمارية الجيدة مفتاحاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزز النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة(التميمي،٢٠١٥).

ويرتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بمفهوم المناخ الاستثماري الذي يعرف بأنه مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة، وتتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية. هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أداء الاستثمار وقابليته لتحقيق الأرباح، مثل السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية، والإطار القانوني والإداري والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات (بتال، ٢٠١٨)

٢/٢/٢- أبعاد البيئة الاستثمارية:

تشمل أبعاد البيئة الاستثمارية العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في دولة معينة، وتشمل العوامل الآتية:

أ. **البعد السياسي:**

يتجلى البُعد السياسي في الاستقرار السياسي والأمان، حيث تعدّ العوامل السياسية من بين العوامل الأكثر تأثيراً على القدرات الاستثمارية، حيث ينظر المستثمرون دائماً إلى المخاطر الاقتصادية التي قد يتعرضون لها، ومن ضمنها التدخل في شؤونهم ومصادرة حقوقهم، وبغض النظر عن حجم المغريات والحوافز، فإنها لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من انعدام الأمان، وبناءً على ذلك، فإن النظام السياسي القائم بشكل آمن ومستقر يحقق الاستقرار والأمان المرغوب وبالتالي يجذب الاستثمار، خاصةً عند وجود شفافية عالية للمعلومات. وعلى العكس من ذلك، في حالة

التسلط وانعدام الاستقرار السياسي والأمان، تصبح البيئة غير جاذبة للاستثمار (سعد وعبد اللطيف، ٢٠٢١).

ب. البعد الاقتصادي:

يظهر البُعد الاقتصادي في سمات السياسات والأوضاع والظروف الاقتصادية الرائجة في المجتمع، ويرتبط هذا البُعد بشكل وثيق بالمقومات النسبية للتنمية الأساسية والمتجسدة في البنية التحتية، مثل الطرق والجسور ووسائل الاتصال والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية، وغيرها. إضافةً إلى ذلك، تتأثر البيئة الاستثمارية بشكل خاص في أي مجتمع بالمؤشرات الاقتصادية الكمية، مثل معدل التضخم وتقلبات سعر الصرف وتطور الجهاز المصرفي وحجم السوق وإمكانيات نموها، والعجز والفائض في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة التي تشكل انعكاساً للسياسات الاقتصادية والنقدية، مع العلم لا يوجد حتى الآن في الشمال السوري موازنة حكومية. وعلى العموم، يتمتع هذا البُعد بعلاقة ارتباط مباشرة مع التوجيهات والسلوك الاستثماري، وقد يكون هذا الارتباط إيجابياً أو سلبياً. (بتال، ٢٠١٨).

ت. البعد القانوني:

توجد أهمية كبيرة لتوفر بيئة قانونية مناسبة للنشاط الاقتصادي، حيث تشكل هذه البيئة الأساس للضمانات والحوافز الاستثمارية عموماً، حيث تقوم التشريعات والقوانين بوضع الأسس التي تناسب تحقيق أهداف التنمية، ويتم ذلك من خلال التعامل مع جميع القوانين وفقاً لرؤية شاملة. ولتكون البيئة القانونية جاذبة للاستثمار، يجب أن تتسم بالتطور والمرونة والشفافية ووضوح الرؤية. وتعد الدول النامية بحاجة ماسة إلى إصدار قوانين تشجع على استقطاب المستثمرين، ويفضل المستثمرون الاستثمار في البلدان التي تتمتع ببيئة قانونية مناسبة لضمان الارباح من استثماراتهم. وكلما تضمنت قوانين الاستثمار والتشريعات مجموعة من الحوافز والتسهيلات الملائمة، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، زادت جاذبية البيئة لجلب الاستثمار (التميمي، ٢٠١٥).

ث. البعد الإداري والتنظيمي:

تتخذ المؤسسات الحكومية دوراً مركزياً في تشكيل بيئة استثمارية تشجع على نمو قطاع الأعمال، حيث توفر الإطار اللازم الذي يتيح للمواطنين المشاركة والتنافس في السوق، ويتمتعون بحرية التصرف في اتخاذ قرار المشاركة في النشاطات الاقتصادية دون إرهاق بالضوابط، ومن المهم أن تسمح الحكومة للقطاع الخاص بحرية التعبير عن مشاكله والمشاركة في صياغة السياسات التي تؤثر في معاملاته، ويتم ذلك في كثير من الدول من خلال جمعيات رجال الأعمال، التي تعمل على ضمان توضيح مطالب أعضائها وصياغتها في صور وسياسات وبرامج وطنية، تهدف أساساً إلى تعديل القواعد والقوانين التي تنظم عملية الاستثمار، ومن الضروري التعامل مع العقبات

الإدارية التي تسهم بشكل كبير في عرقلة العملية الاستثمارية، من خلال البيروقراطية والروتين في الإجراءات والتأخير في إنجاز المعاملات، وتحديات مثل وجود قيادات إدارية غير فعّالة ونقص الخبرة الكافية أو الكفاءات المتخصصة في إدارة الاستثمار، وفقدان قاعدة بيانات متخصصة لتحليل الفرص والتغلب على التحديات (بتال، ٢٠١٨)، حيث يمكن تبسيط الاجراءات من خلال استخدام أنظمة إلكترونية، وتطوير القيادة الإدارية، وإنشاء قاعدة بيانات متخصصة لتحليل الفرص واتخاذ قرارات استثمارية، إضافةً للتعاون مع الجهات المعنية.

٣/٢/٢- البيئة الاستثمارية في الشمال السوري:

إن منطقة شمال سورية، التي تخضع لسيطرة الجيش الوطني، تشهد حالة من الاستقرار النسبي منذ بداية شهر مارس ٢٠٢٠، عقب اتفاق بوتين – أردوغان بشأن وقف إطلاق النار في هذه المنطقة، هذا الوضع فتح أفقاً للتوجه نحو تنمية اقتصادية، حيث تم افتتاح خمس مدن صناعية في شمال سورية[٩٩]، مع إيجاد بيئة خدمية وقانونية تسهل الاستثمار، خاصةً بعد إعفاء الشمال السوري من عقوبات قانون قيصر من قبل الولايات المتحدة في مايو ٢٠٢٢، هذا يسمح بتحريك عمليات الاستثمار في هذه المنطقة.

٣/٢- دور المنظمات غير الربحية في البيئة الاستثمارية:

يمثل القطاع غير الربحي عنصراً رئيساً في النظام الاقتصادي والتنمية، ويحتل مكانة مهمةً في الثروة الوطنية للبلدان المتقدمة، وأصبح اليوم جزءاً أساسياً في المعادلة الاقتصادية، يكمل مهام ومسؤوليات القطاع العام الحكومي ويتكامل مع القطاع الخاص الربحي في جميع جوانب التنمية والتنمية المستدامة. ويتميز القطاع غير الربحي بالمرونة، ما يسمح له بتجربة الابتكار والاستجابة السريعة لاحتياجات المستفيدين المتجددة والمتغيرة. كما يقدم خدمات تكاملية مع الجهود الحكومية والقطاع الخاص لضمان إبقاء الدورة التنموية حيوية ونشطة، ويترك أثراً فاعلاً في المجتمع، ويشكل جزءاً أساسياً من شبكة الأمان الاجتماعي، حيث يقدم خدمات اجتماعية متنوعة، داعمة وممولة لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية متعددة مثل التعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة التي تحقق الحماية الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، خاصة الفئات الأقل حظاً في المجتمع (الشهري،٢٠٢١).

[٩٩] . في الباب وجرابلس وأعزاز ومارع والراعي.

ثالثاً- دراسة حالة: منظمة تكافل الشام:

١- تاريخ المنظمة ونشأتها:

في عام ٢٠١٢، أسس مجموعة من المتطوعين منظمة تكافل الشام كاستجابة فورية للأزمة الإنسانية التي كانت تعصف بسورية، وفي عام ٢٠١٣، سجلت تكافل الشام رسمياً كمنظمة في تركيا، تأكيداً على التزامها بتقديم المساعدة وتوفير الخدمات الإنسانية، حيث انضمت في عام ٢٠١٥ تكافل الشام إلى أوتشا تركيا وأصبحت عضواً في أكثر من ٧ أجسام تنسيقية إنسانية، تعكس تكافل الشام تعاونها وتواصلها الوثيق مع المجتمع الإنساني، فقد اتسع نشاطها ليشمل ٥ مدن داخل سورية و٥ في تركيا، ما أعطى بعداً إضافياً للتأثير والوصول الإنساني، حتى أصبحت في عام ٢٠١٩ عضواً قائداً في تحالف مع عدة منظمات سورية كبيرة، معززة بذلك دورها الريادي في المجتمع الإنساني.

في عام ٢٠٢٠، أكملت تكافل الشام تدقيقاً مالياً خارجياً لمدة خمس سنوات، حازت فيه على شهادة الجودة والامتثال، ما يشير إلى الالتزام القوي بمعايير الشفافية والجودة، وأصبحت في٢٠٢١ أول منظمة سورية تعمل في شمال غرب سورية تحصل على تمويل مباشر من مكتب المساعدة الإنسانية الأمريكي (Bureau for Humanitarian Assistance (BHA))BHA ، ما يبرز الاعتراف بجهودها وفعاليتها في تقديم المساعدة الإنسانية، فوصل فريق تكافل الشام إلى أكثر من ٥٠٠ عضو موظف، يعملون بتفانٍ في سورية وتركيا لتقديم الدعم والخدمات الحيوية للمحتاجين، ومازال العطاء مستمراً حتى تاريخ إعداد البحث.

٢- رؤية منظمة تكافل الشام:

إنسانٌ مُمَكَّن تقوده القيم الإنسانية يُسهم في بناء مجتمع راشد.

٣- رسالة منظمة تكافل الشام:

تعمل المنظمة لأجل توفير التعليم والحماية للأطفال، وإعادة تأهيل اليافعين والشباب عبر منهجية علمية وأدوات مبتكرة، وتأمين الاحتياجات الأساسية للمحتاجين وحفظ كرامتهم أينما وُجِدوا.

٤- القيم التي تؤمن بها منظمة تكافل الشام:

يضبط عمل منظمة تكافل الشام مجموعة من القيم، تظهر في سياساتها ومؤشرات عمل فرقها الشكل (١).

الشكل (١) قيم منظمة تكافل الشام

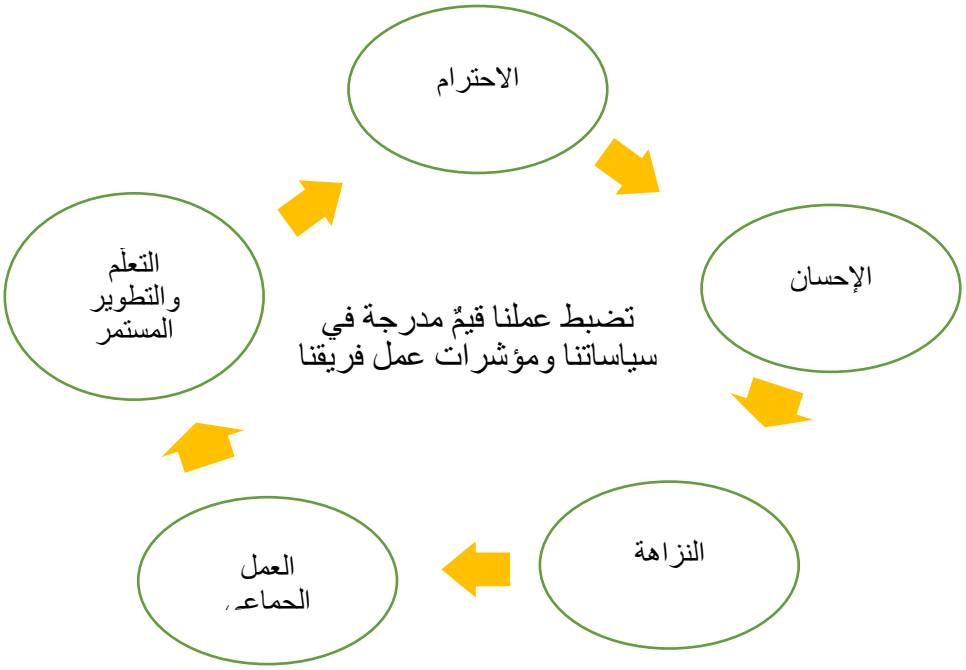

المصدر: منظمة تكافل الشام (٢٠٢٤)

٥- أماكن عمل منظمة تكافل الشام:

يغطي عمل منظمة تكافل الشام ٥ ولايات تركية و٥ محافظات سورية كما في الشكل (٢)

الشكل (٢) أماكن عمل منظمة تكافل الشام

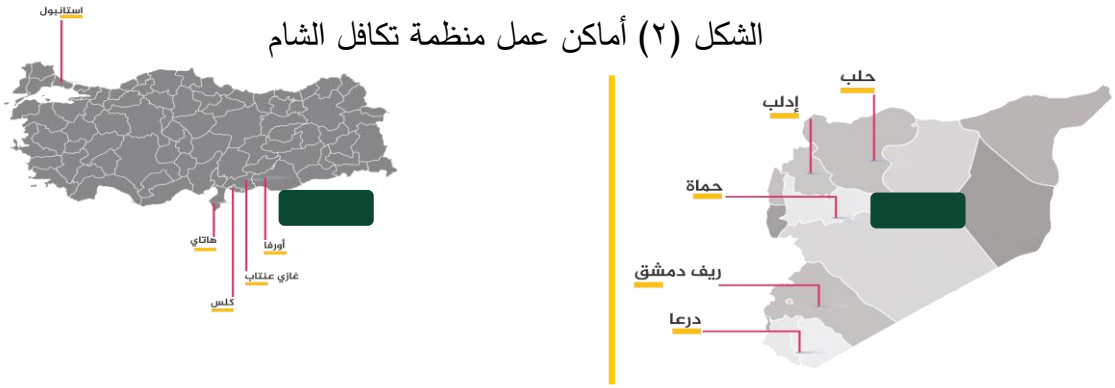

المصدر: منظمة تكافل الشام (٢٠٢٤)

٦- شركاء منظمة تكافل الشام والجهات الممولة:

لمنظمة تكافل الشام مجموعة من الشركاء والجهات الممولة (الشكل رقم ٣)

الشكل (٣) شركاء وممولو تكافل الشام

المصدر: منظمة تكافل الشام (٢٠٢٤)

٧- كيفية جذب التمويل لمشاريعها:

تتمتع منظمة تكافل الشام بعدة ميزات تجعلها قادرة على جذب تمويل لمشاريعها بفعالية، وفيما يأتي نذكر كيفية استغلال هذه الميزات في جذب التمويل:

١. تمويل مباشر من مكتب المساعدة الإنسانية الأمريكي BHA(Bureau for Humanitarian Assistance): الاستفادة من هذا الإنجاز البارز كنقطة رئيسة، حيث يمثل حصول المنظمة كأول منظمة محلية في شمال غرب سورية على تمويل مباشر من USAID – BHA علامةً على الثقة في قدرتها على تنفيذ مشاريع فعّالة ومستدامة.

٢. ريادة في مشاريع سبل العيش والتمكين الاقتصادي: التركيز على نجاحات المنظمة في دعم أكثر من ٢٥٠٠ مشروع صغير وتقديم تدريبات مهنية لأكثر من ٥,٠٠٠ شاب وشابة يعزز فهم الجهات الممولة للقيمة المضافة لمشاريع تكافل الشام.

٣. برنامج تمكين اليافعين: التسليط على البرنامج الواسع لتمكين الشباب من خلال محاور قيمية ومهارية مهنية يعزز فرص جذب التمويل لدعم هذه المبادرات الشبابية.

٤. دعم التعليم في شمال غرب سورية: التركيز على دور المنظمة كأكبر داعم للتعليم في المنطقة، حيث تكفل الاحتياجات الكاملة لأكثر من ٣٠٠ مدرسة، يسلط الضوء على التأثير الإيجابي على المجتمع المحلي.

٥. الفرق المتخصصة والتواجد الجغرافي: تسليط الضوء على فرق المنظمة المتخصصة المكونة من أكثر من ٥٠٠ موظف و٨٠٠ متطوع، وتغطية العمل في ٥ ولايات تركية و٥ محافظات سورية، ما يبرز القدرة على التعامل مع تحديات متنوعة.

٦. أنظمة الإدارة والمعلومات: التركيز على استخدام أنظمة إدارة المعلومات والمشاريع، بما في ذلك نظام ERP ونظام مالي مبني على برنامج QuickBooks، يظهر التفرغ للشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية.

باستخدام هذه النقاط كجزء من استراتيجية جذب التمويل، يمكن لتكافل الشام تعزيز فهم المانحين لجهودها وتحقيق نجاحاتها الملموسة في تقديم الدعم والتأثير الإيجابي في المجتمعات التي تخدمها.

٨- أنشطتها ومشاريعها في الشمال السوري:

تنوعت القطاعات التي تدخلت فيها منظمة تكافل الشام (الشكل (٤)) ونذكرها فيما يأتي:

أ- الأمن الغذائي وسبل العيش:

يعد الأمن الغذائي أحد أهم القطاعات التي تعمل بها تكافل الشام على مستويات مختلفة وأبرز مشاريعها في هذا القطاع:

- مشاريع دعم الزراعة: دعم سلسلة القيمة الزراعية والأنشطة المدرة للدخل لدعم الصمود والأمن الغذائي.
- مشاريع الدعم الغذائي: توزيع سلال غذائية شهرية، وتوزيع حصص جاهزة للأكل للنازحين الجدد، إضافة لبرنامج التغذية التكميلية الشاملة.
- مشاريع القسائم الإلكترونية: تقديم مواد غذائية للمتضررين عبر قسائم إلكترونية تمنحهم حرية اختيار المواد وفق حاجتهم وتحفظ كرامتهم.

ب- التعافي المبكر وسبل العيش:

تعمل تكافل الشام على توفير سبل العيش والأنشطة المدرة للدخل من خلال تمكين المجتمع وذلك عبر عدة مشاريع أبرزها (الجدول (١)):

- مشاريع التدريب المهني: تقديم التدريبات المهنية لفئة الشباب ودمجهم في سوق العمل عبر وظائف مؤقتة تمكنهم من اكتساب الخبرة العملية.
- مشاريع المنح والأعمال الصغيرة: تقديم منح مالية لأصحاب المهن وأصحاب أفكار المشاريع بعد تدريبهم ودراسة جدوى مشاريعهم وأثرها.
- مشاريع دعم الاستقرار: بناء الأسواق وتعبيد الطرق التجارية وصيانة الصوامع الاستراتيجية وتوفير خدمات البنية التحتية في المدن.

ج- المأوى والمخيمات والمواد غير الغذائية:

تتدخل تكافل الشام لدعم النازحين بالاحتياجات الأساسية كالمأوى واللباس ومواد التدفئة وغيرها، وأبرز مشاريعها في هذا القطاع:

- مشاريع بناء المخيمات: بناء مخيمات للنازحين الجدد وتوفير مستلزمات الحياة والخدمات الأساسية فيها.

مشاريع الاستجابة الطارئة: تقديم المواد غير الغذائية الأساسية المنقذة للحياة للأفراد الأكثر ضعفاً والنازحين داخلياً حديثاً في شمال سورية.

- مشاريع القسائم الإلكترونية: تقديم مواد التدفئة والألبسة للنازحين عبر قسائم إلكترونية تمنحهم حرية اختيار المواد وفق حاجتهم وتحفظ كرامتهم.

د- الصرف الصحي والمياه:

خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة من أهم متطلبات الحياة الكريمة:

- مشاريع الخزانات العالية: بناء خزانات المياه العالية وتمديد شبكات المياه في المخيمات لتوفير استدامة المياه للنازحين.
- مشاريع توفير المياه: توريد المياه لها بشكل مستمر.
- مشاريع بناء المرافق الصحية: بناء الحمامات ودورات المياه وتمديد شبكات الصرف الصحي في مناطق ومخيمات الشمال السوري.
- مشاريع توفير مستلزمات النظافة: تقديم مستلزمات النظافة من أدوات ومواد التنظيف للنازحين في المخيمات.

هـ- التعليم:

إيماناً بأن التعليم حق للجميع وهو السبيل لبناء مستقبل أفضل للأطفال عملت منظمة تكافل الشام على توفير الخدمات التعليمية من خلال المشاريع التعليمية الآتية:

- تعليم المتسربين من خلال برنامج تعليم مكثف وإعادتهم للمدرسة.
- فرق مختصة لمراقبة جودة التعليم.
- تأمين المياه والصرف الصحي وخدمات النظافة في المدارس.
- توفير خدمات النقل للفتيات من المناطق البعيدة إلى المدارس.
- توفير الخدمات للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم المدرسة الوحيدة للمكفوفين شمال سورية.
- تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والإحالات.
- بناء الخيام التعليمية وتخديمها بشكل كامل.

و- التمكين والتدريب المهني:

تهدف مشاريع التمكين والتدريب المهني التي تنفذها المنظمة في بلاد اللجوء إلى تمكين اللاجئين ودمجهم في المجتمع الجديد وتحويلهم لأفراد منتجين وتتنوع أنشطة هذه المشاريع لتشمل:

- تدريبات المهن المطلوبة في الأسواق.
- تدريبات مهارات الحياة والمهارات الشخصية.
- تدريبات المهارات الإدارية والتقنية الأساسية.
- توفير مساحات آمنة للأطفال أثناء تقديم التدريبات للأمهات.
- جلسات توعوية حول قوانين بلد الملجأ والحقوق والواجبات.
- تقديم منح للمشاريع والشركات الصغيرة الناشئة.

ي- تدريب الشباب واليافعين وتأهيلهم:

بهدف تمكين فئة اليافعين والشباب كونهم الفئة الأكثر حاجة للتدريب والتوجيه والمعول عليها في المستقبل يتم تقديم برنامج تدريب متكامل تم إعداده من قبل تكافل الشام ويتميز بما يأتي:

- برنامج أعده مختصون تربيون: برنامج تدريبي أعده مختصون ذوو خبرة.
- شمولية في المحاور: تتضمن محاور البرنامج التعرف على الذات والقيم والأخلاق والمهارات المهنية إضافة للأنشطة الهادفة والمبادرات المجتمعية.
- رؤية بعيدة المدى: يوفر البرنامج لليافعين متابعة طويلة الأمد تمتد مع اليافع حتى دخول الجامعة واختيار تخصصه ومجاله في الحياة.
- تجربة ناجحة: تخرج من البرنامج التدريبي أكثر من ١٠٠٠ يافع ويافعة.

الشكل (٤) قطاعات العمل ومشاريع تكافل الشام

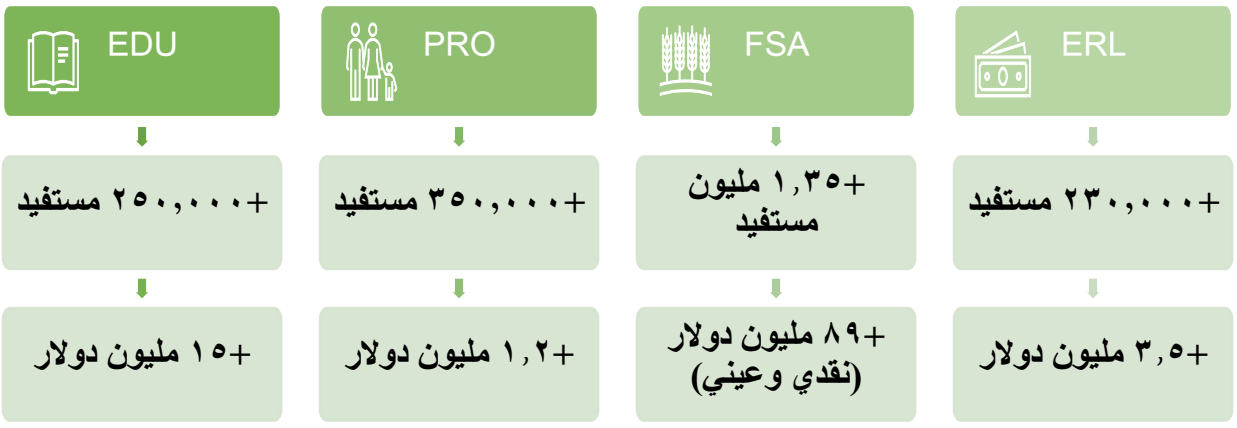

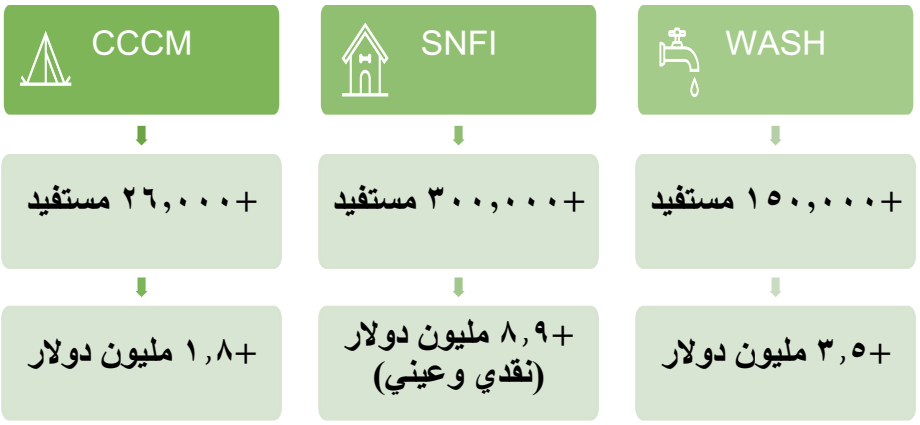

المصدر: منظمة تكافل الشام (٢٠٢٤)

الجدول (١) مشاريع برنامج التعافي المبكر

تكافل الشام
Takaful Al Sham

التدخلات الرئيسية لبرنامج التعافي المبكر -الإجمالي					
#	التدخلات الرئيسية Main interventions	الواحدة Unit	الكمية exact value	المستفيدون المباشرون direct beneficiaries	المستفيدون غير المباشرون" indirect beneficiaries"
1	منح توسعة الأعمال Business expansion grants	منحة Grant	811	4055	0
2	منح للاعمال الجديدة Grants for new business	منحة Grant	908	4540	0
3	تدريبات ريادة الأعمال Entrepreneurship training	شخص people	1966	1966	0
4	تدريبات كتابة مقترحات المشاريع الصغيرة Small project proposal writing exercises	شخص people	1397	1397	0
5	تدريبات تقنية خاصة بتصنيع الأغذية Technical training for food processing	شخص people	159	159	0
6	تدريبات تقنية خاصة بصناعة المنظفات Technical training for the detergent industry	شخص people	10	10	0
7	النقد مقابل العملCFW Cash for work CFW	شخص people	200	1000	0
8	إنشاء سوق تجاري Create a commercial market	سوق market	2	300	20000
9	ترميم أسواق Market restoration	سوق market	7	11650	325946
10	ترميم محلات Shops restoration	محل Shop	264	1320	551
11	ترميم طرقات Road restoration	كم KM	21.32	0	455051
12	إزالة أنقاض Rubble removal	م3 M3	56000	0	4200
13	تدريبات مهنية داخلية في مراكز تدريب مهني Internal vocational training in vocational training centers	شخص people	1526	1855	0
14	تلمذة مهنية في مواقع العمل Apprenticeships in the workplace	شخص people	812	4060	0
15	تاهيل شبكة الصرف الصحي Rehabilitation of the sewage network	كم KM	0.725	551	0
16	تاهيل محطة مع شبكة مياه الشرب Rehabilitation of a station with drinking water network	محطة مياه Water Station	1	551	0
17	صيانة مدارس School maintenance	فصل Classroom	27	931	0

المصدر: منظمة تكافل الشام (٢٠٢٤)

٩- تأثير مشروعات منظمة تكافل الشام على البيئة الاستثمارية من خلال الأبعاد:

تلعب مشروعات منظمة تكافل الشام دوراً حيوياً في التأثير على البيئة الاستثمارية من خلال عدة أبعاد، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية والتنظيمية، ونبين فيما يأتي كيفية تأثير هذه المشروعات على هذه الأبعاد:

١. البعد الاقتصادي:

تؤثر مشاريع منظمة تكافل الشام في الشمال السوري على البعد الاقتصادي للبيئة الاقتصادية في المنطقة، وتعزز هذا التأثير على عدة مجالات كما يأتي:

أ- الأمن الغذائي وسبل العيش: من خلال:

- تحفيز الاقتصاد المحلي: إن مشاريع دعم الزراعة تعمل على تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين قيمة المنتجات الزراعية، وهذا يسهم في تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الأنشطة التجارية وتحسين دخل المزارعين.
- توفير فرص العمل: تسهم مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش في توفير فرص العمل للشباب والمجتمع المحلي، ما يعزز التحول الاقتصادي ويحد من البطالة.
- تعزيز الاستقرار: من خلال دعم مشاريع التمكين الاقتصادي، يمكن تحسين استقرار الأفراد والأسر، ما يعزز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

ب- التعافي المبكر وسبل العيش: من خلال:

- تطوير المهارات والكفاءات: فمشاريع التدريب المهني تزود الشباب بالمهارات والتدريب الضروريين لدخول سوق العمل، ما يعزز فرص التوظيف ويسهم في بناء قاعدة عمل مهنية مؤهلة.
- دعم رواد الأعمال: إن مشاريع المنح والأعمال الصغيرة تعزز روح ريادة الأعمال وتشجع على إقامة مشاريع صغيرة، ما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي.
- تحسين البنية التحتية: إن مشاريع دعم الاستقرار، مثل بناء الأسواق وتعبيد الطرق، تسهم في تحسين البنية التحتية، وبالتالي تعزيز البيئة الاستثمارية.

ج- المأوى والمخيمات والمواد الغير غذائية: من خلال:

- تعزيز الاستدامة البيئية: حيث إن بناء المخيمات بمعايير بيئية وتوفير موارد مستدامة يسهم في تعزيز الاستدامة البيئية ويبرز الالتزام بالممارسات البيئية المستدامة.
- توفير مستلزمات الحياة: إن مشاريع الاستجابة الطارئة وتوفير المأوى تسهم في توفير الاحتياجات الأساسية للنازحين، ما يسهم في تعزيز استقرارهم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية.

د- الصرف الصحي والمياه: من خلال:

- تحسين جودة الحياة: تحسين خدمات المياه والصرف الصحي يؤدي إلى تحسين جودة الحياة للسكان المحليين والنازحين.

- تعزيز الصحة العامة: مشاريع بناء المرافق الصحية وتوفير مستلزمات النظافة تعزز الصحة العامة وتقلل من انتشار الأمراض.
- استدامة الموارد المائية: فمشاريع الخزانات العالية وتوفير المياه بشكل مستمر تعزز استدامة الموارد المائية وتحد من التحديات المتعلقة بالمياه.

هـ- التعليم: من خلال:

- بناء مستقبل مستدام: فتوفير الخدمات التعليمية يسهم في بناء مستقبل مستدام للأطفال والشباب، ويسهم في نمو الكوادر البشرية المهنية.
- تحسين المشاركة التعليمية: إن تأمين النقل ومستلزمات النظافة في المدارس يعزز مشاركة الطلاب في العملية التعليمية دون عوائق تقنية.
- تعزيز التوجيه الوظيفي: مشاريع تأهيل الشباب تعزز التوجيه الوظيفي وتحفزهم لاختيار مسارات مهنية مستدامة.

و- التمكين والتدريب المهني: من خلال:

- تمكين اللاجئين: فمشاريع التمكين والتدريب المهني تسهم في تمكين اللاجئين ودمجهم في المجتمع، ما يحسن فرصهم في الحياة ويسهم في التنمية الاقتصادية.
- تشجيع ريادة الأعمال: تقديم منح للمشاريع الناشئة تعزز روح ريادة الأعمال وتحفز على إحداث تأثير اقتصادي إيجابي.
- تحسين الظروف المعيشية: إن تدريبات المهارات الحياتية تسهم في تحسين الظروف المعيشية للفرد وتعزز من قدراته على المشاركة الفعّالة في الحياة الاقتصادية.

ي- تدريب وتأهيل الشباب واليافعين: من خلال:

- تحسين فرص التوظيف: إن برنامج تدريب الشباب يسهم في تحسين فرص التوظيف لديهم، ما يقلل من نسبة البطالة ويسهم في تطوير المهارات اللازمة للمستقبل.
- بناء قاعدة مهنية متقدمة: إن تأهيل الشباب واليافعين يسهم في بناء قاعدة مهنية قوية ومتقدمة، ما يسهم في تحسين جودة العمل والإنتاجية.
- تحفيز المشاركة المجتمعية: برامج الإحالات والأنشطة المجتمعية تحفز المشاركة المجتمعية للشباب وتعزز دورهم الإيجابي في المجتمع.

٢. البعد السياسي:

تأثير مشاريع تكافل الشام على البعد السياسي للبيئة الاقتصادية في الشمال السوري قد يظهر من خلال المساهمة في تعزيز الاستقرار من خلال الجوانب الآتية:

- تعزيز الاستقلالية الاقتصادية: تسهم مشاريع دعم الزراعة والدعم الغذائي في تحقيق الاستقلالية الغذائية، وتعزز القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة.
- تعزيز الاستقرار السياسي: توفير وسائل العيش للسكان يقلل من حدة التوترات الاقتصادية والاجتماعية، ما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة.
- تعزيز قدرات المجتمع: مشاريع دعم الأعمال الصغيرة والمشاريع الاقتصادية تعزز من قدرات المجتمع على التحمل والتعافي من الأزمات الاقتصادية، ما يسهم في تعزيز الاستقرار.

٣. البعد القانوني:

تلتزم منظمة تكافل الشام أثناء تنفيذ مشاريعها بالقوانين والمعايير المحلية والدولية، ما يقدم نموذجاً واضحاً ملتزماً بالقوانين والمعايير، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز البعد القانوني للبيئة الاقتصادية في الشمال السوري، ويظهر ذلك في الجوانب الآتية:

- الامتثال للقوانين الزراعية: تتبع مشاريع دعم الزراعة القوانين واللوائح الزراعية المحلية، ما يسهم في تحقيق الأمان الغذائي بطريقة قانونية ومستدامة.
- ضمان حقوق الإنسان: تتبنى مشاريع الدعم الغذائي نهجاً يحترم حقوق الإنسان وكرامة الفرد في توزيع المساعدات الغذائية والقسائم الإلكترونية.
- الامتثال للقوانين التجارية: تعتمد مشاريع القسائم الإلكترونية على نظم تجارية مطابقة للقوانين، ما يحفظ حقوق المستفيدين ويضمن الشفافية في التوزيع.
- الامتثال لقوانين التدريب والتوظيف: تلتزم مشاريع التدريب المهني بالقوانين المحلية لضمان أن الشباب يحصلون على تدريب قانوني ويتم توظيفهم بشكل قانوني.
- الامتثال لقوانين المنح المالية: تلتزم مشاريع منح الأعمال الصغيرة بالقوانين المالية وتحقق شفافية في توزيع المنح والأموال.
- الامتثال للقوانين الهندسية والإنشائية: تلتزم مشاريع بناء الأسواق وتحسين البنية التحتية بالقوانين الهندسية والإنشائية المحلية لضمان جودة الأعمال.
- الامتثال للقوانين الإنسانية: تلتزم مشاريع بناء المخيمات بمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لضمان حقوق النازحين وتحقيق الكرامة الإنسانية.
- الامتثال للقوانين الصحية: تلتزم مشاريع بناء المرافق الصحية بالقوانين والمعايير الصحية لضمان تقديم خدمات صحية آمنة وفعالة.
- الامتثال لقوانين التعليم: تتبع مشاريع تقديم الخدمات التعليمية القوانين واللوائح التعليمية لضمان

جودة التعليم وتوفيره بشكل قانوني.

٤. البعد الإداري والتنظيمي:

قد يكون تأثير مشاريع تكافل الشام المذكورة سابقاً على البعد الإداري والتنظيمي للبيئة الاقتصادية في الشمال السوري في النقاط الآتية:

- تحسين الهيكلية الاقتصادية: تعزز مشاريع دعم الزراعة الهيكلية الاقتصادية من خلال دعم سلسلة القيمة الزراعية، ما يؤدي إلى تحسين التخصص الاقتصادي والتنوع.
- تطبيقها لمبادئ الاختيار والتوظيف والتعيين والعزل بشفافية وموضوعية.
- تطبيق اللوائح والمعايير الناظمة للترقيات والترفيعات والتحفيز.
- تعزيز الثقة بالعمل بروح الفريق ونشر هذه الثقافة من خلال التواصل والارتباط مع الأطراف ذات المصلحة.
- تعزيز الفرص الاقتصادية: يفتح بناء الأسواق ودعم المشاريع الاقتصادية الباب أمام المزيد من الفرص الاقتصادية، ما يسهم في تحسين الإدارة اللوجستية وتوزيع الموارد.
- تحسين إدارة البرامج التعليمية: تتطلب مشاريع تقديم الخدمات التعليمية إدارة فعالة لضمان جودة التعليم وتحقيق الأهداف المحددة.

رابعاً – النتائج والتوصيات:

أ- النتائج

اعتماداً على ما سبق فقد توصل الباحثون إلى أهم النتائج الآتية:

١. أسهمت منظمة تكافل الشام في توفير فرص عمل من خلال دعمها لمشاريع سبل العيش وبعض المشاريع الزراعية، وكذلك بناء المهارات لدى الشباب، وقد انعكس هذا على تحفيز الاقتصاد المحلي وتعزيز الاستقرار، وهو ما قد ينعكس على الاستقرار السياسي على المستوى المحلي.
٢. أسهمت منظمة تكافل الشام في دعم المشروعات الصغيرة والريادية من خلال منحها المقدمة.
٣. أسهمت منظمة تكافل الشام في تعزيز الالتزام بالبيئة القانونية وتطبيق مبادئ الامتثال من خلال التزامها بالقوانين المحلية والأعراف السائدة بكل أنشطتها، وهذا ما قد يعزِّز وينشر ثقافة الالتزام القانوني في الشمال السوري المحرر.

٤. أسهمت منظمة تكافل الشام في تعزيز العمل بنظم إدارية متطورة على كافة جوانب العمل الإداري وتعزيز حوكمة العمل الإداري، وهذا ما قد ينعكس إيجابياً في نشر الوعي الإداري في بيئة الاستثمار في الشمال السوري المحرر.

ب- التوصيات:

طبقاً لما تمَّ التوصل إليه من نتائج وما هدف إليه البحث يوصي الباحثون بالآتي:

١. تقديم منظمة تكافل دراسات حول البيئة القانونية اللازمة لعمل المشاريع والمنظمات حفظاً للحقوق بين الأطراف ذات الصلة.

٢. توضع خطط دراسية لأجل تقديم تمويل على هيئة مشروعات تعاونية متوسطة بدل صغيرة أو متناهية الصغر، يشترك بها أشخاص طبيعيون من ذوي الخبرة في المجال وأشخاص اعتباريون ممثلة بنقابات مهنية أو منظمات مجتمع مدني لها دور رقابي تشاركي، على أن يتم متابعتها وتقييمها أولاً بأول.

٣. التعاون بين المنظمات التي تقدم التمويل لتبني مشروعات البينة التحتية وتقديم الدعم الاستثماري لمشاريع تنموية.

المراجع

أبو حلاوة، كريم. (٢٠٠٤). **أهمية المنظمات الأهلية العربية في التنمية**. مجلة النبأ، .(70)

أحمد، تامر سعيد. (٢٠٢١). **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على محافظة الاسكندرية)**. مجلة كلية التربية . جامعة الإسكندرية. ٣١(٤)ج٢، ٤٠٣-٤٣٣.

البعجة، فتحي محمد.(٢٠٠٣). **المنظمات غير الحكومية في ليبيا (النظرية والتطبيق) (١٩٩٨-٢٠٠٩)**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي: ليبيا.

بتال، أحمد حسين.(كانون الثاني،٢٠١٨). **أبعاد البيئة الاستثمارية : دراسة حالة العراق**. مؤتمر الاستثمار الأول لجامعة الانبار. العراق: الأنبار.

التميمي، سعدية هلال حسني.(٢٠١٥). **تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء: العراق.

حواصلي، كندة .(٢٠٢٣). **بين سورية وتركيا إشكاليات في عمل المنظمات السورية الإنسانية المرخصة في تركيا**: مركز الحوار السوري.

الدويش، آلاء؛ المزيد، عثمان.(٢٠٢٠). **تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية كيفية الاستفادة من التجارب العالمية**. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: الرياض.

الرحامنة، علي أحمد عبد الحميد. (٢٠١٨). **الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١- ٢٠١٧)**. رسالة ماجستير غير منشورة: قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط: الأردن.

سعد، منتظر فاضل؛ عبد اللطيف، سيماء محمد أمين.(٢٠٢١). **دور البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع النفطي العراقي**. مجلة العلوم الاقتصادية. ١٦(٦٣)، ٣٠-٤٨.

سليمان، أسماء صالح.(٢٠١٣). **المنظمات غير الحكومية في ليبيا (النظرية والتطبيق) (١٩٩٨-٢٠٠٩)**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي: ليبيا.

الشهري، أماني . (٢٠٢١).**الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي**. الرياض

شيخ علي، ناصر محمود رشيد. (٢٠٠٨). **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) .(٢٠١٠). **دليل مرجعي للتمويل الخارجي للتعليم**.

العدارية، إسماعيل أحمد خليل.(٢٠١١). **نحو استدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية " الإغاثة الزراعية نموذجاً"**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس المفتوحة: فلسطين.

عبد المجيد، أونيس؛ كلثوم، وهابي. (بدون). **المنظمات غير الهادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي والاقتصادي – حالة الجزائر**.

علام، عثمان؛ كسرى، مسعود.(٢٠١٣). **دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وإشكالية تمويلها**. مجلة معارف. قسم العلوم الاقتصادية. (١٤)، ١٨٤– ١٩٨.

الغامدي، فواز بن علي.(٢٠١٩). **دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود: المملكة العربية السعودية

مسيمانغ، ماندلا (٢٠٢٢). **تمويل النفاذ الشامل إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية**. الاتحاد الدولي للاتصالات المدني.

الهرميل، نها ممدوح مصطفى.(٢٠٢٠). **المنظمات غير الحكومية وتنمية رأس المال الاجتماعي لتنمية قيم المواطنة**. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الخرطوم.(١٧) ،٣٤٥–٣٨١.